مهارات إتصال الأزمات في مواجهة قوارب الموت
قراءة في دور وسائل الإعلام لدعم المناعات وإجتثاث الظاهرة

الدكتورة راضية حميدة
المدرسة العليا العسكرية للإعلام والإتصال-سيدي فرج/ الجزائر

الملخص:
تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الإجتماعية، وأزمة لا تزال تؤرق المجتمع الدولي وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة والدول النامية، فهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية، حيث يشير تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة والتي تمحورت حول ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة.

وأمام التهديدات المترتبة عن هذه الظاهرة، يصبح لازما على الدول إتباع إستراتيجية إعلامية محكمة للتقليل من حدتها. ومن هنا تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها في تسليط الضوء على مفهوم الهجرة ودوافعها والآثار الناجمة عنها على مختلف الأصعدة، فضلا عن تقديم شرحا لكيفية تناول وسائل الإعلام لهذه القضية وكذا معرفة الخطة الإستراتيجية التي تتبعها هذه الوسائل لعمومية والخاصة في الجزائر للتحسيس والحد من هذه الظاهرة وكذا معرفة المهارات الممكن إنتهاجها في ظل ما يعرف بإتصال الأزمات وإمكانية الإستفادة منها.

Abstract :

The illegal immigration is the most serious social issue, and a crisis that continues to plague the international community. It is a very sensitive issue because it affects all segments of the international community. Illegal immigration has many negative effects, including the security and political implications, which threaten the sovereignty and actual existence of receiving States. Migration also has special economic effects for sending countries rather than receiving countries.

This paper draws its importance in highlighting the concept of migration and its motives and its effects at various levels, as well as an explanation of how the media address this issue, as well as knowing the strategic plan followed by these public and private means in Algeria to sensitize and reduce. From this phenomenon as well as knowledge of the skills that can be pursued in the light of the so-called crisis communication and the possibility of benefiting from them in order to provide suggestions and objective solutions.

مقدمة

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم المتقدم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا الراهنة التي تحضى بإهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الإقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الإقتصادي بين البلدان الأصلية للمهاجرين والدول المستقبلة لهم. وقد إحتلت هجرة الشباب الجزائري عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية مساحة واسعة من إهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة خصوصا بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال افريقيا، غير أن هذا الإهتمام الكبير من لدن حكومات دول الاتحاد الأوروبي وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بأنها أمنية إذ تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، لذلك ركزت معظم المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية وحكومات دول شمال إفريقيا على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو دعم الإتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم، أو عن طريق الدعم المادي واللوجيستيكي لحكومات شمال إفريقيا لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهاجرين.

أمّا بالنسبة للجزائر فإن آخر الإحصائيات تشير إلى تزايد الهجرة عن طريق المسالك البحرية بطريقة غير قانونية حيث عرفت خلال السنة الجارية ارتفاعا محسوسا مخيفا، فقد خلصت التقارير إلى أن الظاهرة توسعت لتشمل الجامعيين والموظفين وحتى النساء والقصر ولعل استحضار مشاهد زوارق الموت وما تخلفه من ضحايا أصبح يثير قلق الدول المستقبلة لتيارات الهجرة في الضفة الشمالية ليس من باب الرأفة و إنما سعيا لاجتناب التدفقات البشرية المتزايدة التي تكشف بعمق عن الأوضاع التي يعيشها الشباب الجزائري، والتي تدفع به إلى مواجهة خطر الموت من أجل الإنتقال إلى الضفة الأخرى ، بالرغم من مآسيها ومشاكلها وبالرغم من العنصرية التي قد يتعرضون لها.

لقد أبدى العديد من المتتبعين لملف الهجرة غير الشرعية في الجزائر تخوفاً كبيراً من تغلغل فكرة الهجرة وسط شرائح واسعة من شباب الجزائر، ممّا أدى بوسائل الإعلام إلى الإهتمام بالموضوع على اختلافها من وسائل مكتوبة وأخرى سمعية بصرية، فقد خُصّصت للموضوع مساحات معتبرة ضمن البرامج الإخبارية وتعددت قوالبها الفنية من تقارير وأخبار وريبورتاجات وكذا فضاءات مفتوحة لمناقشة الموضوع بإستضافة أهالي المهاجرين السريين، إضافة إلى إسهامات الصحافة المكتوبة في التحسيس بخطورة هذه الأزمة، الأمر الذي دفعنا إلى إقران الظاهرة الحالية بالأزمة والتي تستدعي وضع خطة إستراتيجية للحد من تفاقم تدفق قوارب الموت التي تحمل خيرة شبابنا إلى الضفة الأخرى أملا في حياة كريمة صنعتها لهم وسائل الإعلام الغربية من خلال المسلسلات والحصص إلى جانب شبكات التواصل الإجتماعي التي تغرر شبابنا من أجل كسب الأموال من خلال الاستثمار في بيعهم أحلام مزيفة.

أولا: التأصيل المفاهيمي لظاهرة الهجرة غي الشرعية

إن مسالة الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة اللأمن وعدم الإستقرار، على جميع المستويات وتشكل الهجرة غير الشرعية أحد أهم المسائل الرئيسية التي تواجه وتثير قلق العديد من الدول ونظرا للأهمية البالغة لهذه الظاهرة فسنحاول إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية وتعتبر وسيلة مهمة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها كافة الدول على جميع الأصعدة ولقد ساعد في إنتشار مفهوم الهجرة غير الشرعية أن العالم قد أصبح قرية صغيرة، بحيث يدل مصطلح الهجرة على معاني مختلفة، فهو قد يعبر على الحركة الطوعية للعمال وغيرهم داخل البلد الواحد وقد يدل على حركة الجبرية. أما في اللغة فهو من مصدر «هجر» الذي يعني في اللغة العربية الترك و الإقلاع، فيقال هجر الشيء أي تركه وابتعد عنه ويقال هجر المكان أي إنتقل منه إلى مكانٍ أخر. وبالتالي فالهجرة إذن هي ترك مكان العيش المعتاد والإنتقال إلى مكان أخر بغية الإستقرار أو الإنتقال مجدداً. كما تعني الهجرة الإقتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الإنتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الإنتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ... أمّا في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين ،اللفظ الأولimmigré :وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقلة مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين - immegré/migrant اللفظ الثاني : Emigré و هو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد أخر. وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين «الهجرة» ولفظ «غير الشرعية» والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي «كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج إزدهارها بعد قرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي. و يقصد بالهجرة الخارجية «مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما حظر على الدول، فرض قيود على الفرد في مغادرة إقليمية إلا في ظروف محدودة جداً أما المكتب الدولي للعمل BIT فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: «كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية خلال سبعينات القرن الماضي». ويطلق عليها عدة تسميات الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، وتعني دخول المهاجر إلى البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل أما الباحث علي الحوات فيعرفها بأنها إنتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بد ون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصير أو طويلة، أو الإقامة الدائمة .في حين عرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة

احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. وبذلك يمكن القول بأنّ الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة الرسمية.

2- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية: هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الإقتصادية والنفسية والإجتماعية والسياسية، ويشير البعض إلى أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية سوف تظهر آثاره تباعا في الفترة القادمة، حيث تدفع الأزمة بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم. وفي محاولة لتقييم الأسباب أو الدوافع التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية نجد في مقدمتها:

2-1/ الدوافع الإقتصادية: يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق ويرتبط إلى حد كبير الوضع الإقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى وخاصة فئة الشباب العاطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية في ظل تنامي معدلات البطالة.

وترتبط العوامل الإقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الإجتماعية والتحولات المجتمعية التي تمر بها معظم دول العالم النامي تحديداً، حيث تحمل تلك التحولات تزايد الاختناقات الإقتصادية والإجتماعية، وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق؛ لذا أضحت الهجرة للعمل عملية ضرورية. وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين وقد أكدت الدراسات العديدة في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الإقتصادي، وانتهت تلك الدراسات إلى أن الهجرة ترتفع معدلاتها ويزداد حجمها خلال فترات الإزدهار والإنتعاش الإقتصادي والعكس بالعكس.

ويفسر ذلك بأنه في فترات الإزدهار الإقتصادي تتزايد مشروعات الأعمال وتحدث عمليات توسع صناعي، الأمر الذي يتطلب أعدادا متزايدة من الأيدي العاملة الجديدة محلياً.

ويجدر القول بأن الهجرة والتنمية الإقتصادية مترابطتان على نحوٍ وثيقٍ، كما أن الإفتقار إلى التنمية والديمقراطية في أنحاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وسجلها الإقتصادي الهزيل، والطابع الشمولي الذي تتسم به بعض أنظمة الحكم، وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان: هي كلها ظواهر تم تحديدها على نطاق واسع بأنها مصادر لانعدام الإستقرار السياسي والعنف والتطرف.

2-2/ الدوافع الإجتماعية: ترتبط الدوافع الإجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الإقتصادية، حيث يرتبط النظام الإقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة.

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الإجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة. ففي عام 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في عام 2025.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الإنفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض...، وأيضاً صورة النجاح الإجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين. كما ترتبط أيضا بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة وبانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لاسيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع سواء بالطرق التقليدية أم عبر مواقع التواصل الإجتماعي. وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآسي وفواجع ويزيحون عمدا قصة نجاح واحدة لمهاجر.

2-3/ الدوافع السياسية: إن ابتعاد المجتمعات عن فكرة التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من حدة التفكير في الهجرة، لأن هم هذه الأحزاب هو تكديس الثروات والتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الإقتصادية، مما جعل هذه الدول لا تحقق التنمية المنشودة لجميع فئات المجتمع. فالأحزاب السياسية دائماً تتحدث عن الديمقراطية وعن الإنتقال الديمقراطي والتغيير، وتوهم المسؤولين بنجاح تدبير الشأن العامل، لأن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم الأسباب في تخلف المجتمع لأنها عادة ما تهمل الشأن الإجتماعي وتتضافر مع الحكومة في إبقاء الباب مغلقاً في وجه حاملي الشهادات العليا فقد أسهمت في تفشي الفساد وشل التقدم والنمو وحركة التطور، ما دامت هذه الأحزاب تسير في نهجها التقليدي، ومع تزايد نسب عزوف الشباب وغيره من الفئات الأخرى عن المشاركة في الأحزاب السياسية فهو مؤشر قوي على سلبيتها وعدم فائدتها حيث أصبحت عاملا معيقا للتنمية الإجتماعية والإقتصادية . أيضًا بالإضافة إلى ذلك فهناك العوامل السياسية على المستوى المحلي الداخلي، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الإستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تنعدم فيها الحريات العامة (حرية الفكر، والتعبير عن الآراء)، تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى

تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، غير أن الأسباب السياسية ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تشجيع الهجرة إليها. إضافة إلى الضغط السياسي المحلي في معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود نظم الديكتاتورية والانقلابات العسكرية والحروب حيث تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأمني في العديد من دول القارة الإفريقية في الثمانينات من القرن الماضي وعدم الإستقرار السياسي بالمنطقة ما سبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي حياة المواطن الإفريقي الذي أصبح يخاطر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة من أجل البحث عن الإستقرار والأمن والسلام.

حيث تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس آخر للتعبير عن آرائهم بحرية، ولا يفوتنا أيضًا هنا التأكيد على الانعكاسات المترتبة على الاضطرابات السياسية وعدم الإستقرار الداخلي على الأوضاع الإقتصادية للبلاد ومن أهم عوامل الطرد التي تؤدي إلى الهجرة ما يلي:

- التزايد المستمر في عدد السكان مع انخفاض معدلات الوفيات، بسبب التقدم الصحي، ما يؤدي إلى زيادة العرض في سوق العمل وعدم توافق المعروض مع مخرجات التعليم والتدريب مع فرص العمل المتاحة، ما يدفع بالكثير إلى الهجرة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية.
- إنخفاض مستوى الأجور، بسبب زيادة العرض وعدم كفاءة سياسات التشغيل والتوظيف، ما ينعكس على انخفاض الإنتاجية الحدية وانخفاض الأجور مع الزيادة المستمرة المعيشية وارتفاع الأسعار.

أما فيما يخص أهم عوامل الجذب فتتمثل في:

- إرتفاع الأجور في الدول المستقبلة للهجرة يعد عاملاً أساسياً من عوامل جذب العديد من المهاجرين لتلك الدول.
- سهولة الحياة في الدولة المستقبلة للمهاجرين من توفير المسكن ووسائل الإنتقال والرغبة في التجديد والتغيير في العمل.

4-2/ الدوافع النفسية للهجرة: تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدًا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الإقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقًا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الإقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الإقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار

الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب إقتصادية.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الإقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي:

1. الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.

2. الشعور بالإحباط والعزلة الإجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.

3. ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الإجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة).

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً إقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الإجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية .

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازما على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945 وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الإتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة.

وتعتبر الجزائر من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، حيث تحاول جاهدة لاتخاذ الإجراءات والتدابير للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على عدة محاور، وقبل التطرق لهذه الإجراءات يستوجب علينا تسليط الضوء على كيفية تعاطي وسائل الإعلام الجزائرية مع هذه الظاهرة المتأزمة.

ثانيا: التناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تعد التغطية الإعلامية للقضايا والأحداث العالمية المختلفة من أهم ما تقوم به المؤسسات الإعلامية عبر وسائلها الفنية والتحريرية، وتتعدد في تلك التغطيات طريقة الصياغة والعرض، وشكل ومضمون تقديم الأخبار والصور، وقد تتعرض المعلومات والمواد الخبرية المختلفة لعمليات من التأطير يقوم بها القائمون على العمل الإعلامي وفقا لأهداف وسياسات تسعى هذه المؤسسات لتحقيقها.ومع التطور التقني في وسائل الإتصال وظهور شبكة الانترنيت، وما تبعها من تطور في النشر الإعلامي، وإطلاق ما عرف بالصحف الالكترونية، ازدادت الحاجة إلى تطور أساليب وأشكال التغطية الإعلامية للأحداث المختلفة عبر العالم. ولمواكبة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات وما حدث بينهما من اندماج وسعيا للوصول إلى شرائح أخرى من الجمهور المتابع للقنوات التلفزيونية في مناطق العالم المختلفة لجأت هذه القنوات التلفزيونية المختلفة إلى إنشاء مواقع إلكترونية على شبكة الانترنيت من أجل الإستفادة من الوسائل الالكترونية الجديدة، وما تتمتع به من خصائص وما توفره من خدمات تمكن المستخدم من متابعة الأخبار والمعلومات في قوالب متعددة مطبوعة، مسموعة، مرئية خاصة في المناطق التي لا يمكن التقاط بث القناة التلفزيونية فيها.وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من الأحداث الدولية التي حظيت بإهتمام إعلامي كبير، حيث ظهرت تغطية واضحة لها في مختلف وسائل الإعلام وبكافة الأشكال والقوالب الإخبارية، فيما كانت المعلومات والمواد الصحفية تنشر وفقا لأساليب وسياسات وأهداف محددة لكل وسيلة إعلامية حتى باتت تلك الوسائل نوافذ للآراء والاتجاهات المختلفة.

هذا كله يجعل من الهجرة وتحديدا الهجرة غير الشرعية مادة دسمة تركز عليها وسائل الإعلام المختلفة من خلال نشرات الأخبار والتقارير... لكن السؤال الجوهري في هذا المقام يتمحور حول كيف تساهم وسائل الإعلام الجزائرية في معالجة هذه الأزمة؟ وماهي إمكانيات تجسيد إستراتيجية لإجتثاث جذور هذه الظاهرة؟

يتفق معظم الباحثون على أن الإتصال يؤدي دورا بالغ الأهمية في المراحل المختلفة من الأزمات، ومن هنا تنامي الإهتمام النظري والعملي بإتصالات الأزمة والتي تتسع لكل أنماط الإتصالات ومجالاته أثناء الأزمات، وفي هذا السياق تطورت على نحو سريع واستخدامات العلاقات العامة لإتصالات الأزمة حيث تعمل العلاقات العامة على الإتصال بجماهير المنظمة الداخلية والخارجية بما فيها وسائل الإعلام وأطراف الرأي العام لإخراج المنظمة من ورطتها وتهيئة الظروف لإعادة سمعة المنظمة وصورتها إلى ما كانت عليه من قبل الأزمة. فقد تنبه الباحثون الأوائل إلى أهمية دور الإذاعة في نقل رسائل التحذير عن الأزمات والكوارث وركزت البحوث على عملية التحذير وتصميم رسائل التحذير وخصائصها والعقبات التي تواجهها لكن أغلب هذه البحوث في الستينات من القرن الماضي لم تهتم بمجال عمليات الإتصال الجماهيري وفي مرحلة ما قبل وما بعد إنفجار الأزمة أو الكارثة.

ولإتصالات الأزمة أهمية كبيرة في أثناء وقوع الأزمة، وتبرز هذه الأهمية من خلال مجالات ومحاور متعددة:

1. الإنعكاسات النفسية (السيكولوجية) للأزمة: إذ أن الأزمة تترك آثارا نفسية تتطلب معالجة ومواجهة من خلال إتصالات الأزمة (الخطة الإعلامية للأزمة)، إذ أن هذه الإتصالات تركز على إزالة هذه الآثار وانعكاساتها والمتمثلة في الخوف والتوتر ونقص الشعور بالأمان والتأثر بالآراء والمواقف المعلنة و رواج الإشاعات...

2. تعدد وتنوع وسائل الإعلام في ظل ثورة الإتصالات: تأتي أهمية إعلام الأزمة في ظل التعدد والتنوع الكبير لوسائل الإعلام على الصعيد المحلي وعلى الصعيد العالمي، فصارت وسائل الإعلام تتنافس على الاستئثار بالسبق الإعلامي لتغطية حدث الأزمة، ومن هنا، فإن وضع خطة إعلامية محكمة يعد من العوامل الحرجة لتحقيق الإدارة الفاعلة في الأزمة. خاصة ما إذا تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية فالدور المتزايد لوسائل الإعلام في تكوين الآراء والمواقف والاتجاهات ولم تعد التجربة الشخصية وحدها هي المسؤولة عن هذا التكوين، ومن هنا، فإنه عندما تقع أزمة ما فإن آراء الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم وقيمهم تتأثر بدرجة كبيرة بأسلوب وطبيعة تناول وسائل الإعلام لهذه الأزمة، ويلاحظ أن عددا كبيرا من وسائل الإعلام صار يتفاعل مع الأزمة في كل مراحلها، وصارت هذه الوسائل تصدر التقديرات في ضوء عمليات التشخيص التي تجريها، وتقترح الإستراتيجيات لمعالجة الموقف، وتقترح سبل التنفيذ بكفاءة وفاعلية .ويتم تحديد أسلوب الإتصال الأمثل للتعامل مع الأزمة لطبيعتها ونوعيتها وأبعادها. وتسعى إتصالات الأزمة أيضا إلى حماية الصورة المؤسسية للمؤسسة التي أصابها العطب من الانهيار ففي هذه الحالة نتكلم عن مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية في مختلف القطاعات وتعمل على تزويد الجماهير بالمعلومات ضد ما يقال من إشاعات حول الموضوع وتصرفاتها وتعمل على تهيئة الظروف لإعادة الثقة بين المواطن والسلطة من جديد.

فلطالما اعتُبرت وسائل الإعلام همزة وصل بينهما من خلال نقل الحقائق والمعطيات المتعلقة بأخبار المهاجرين غير الشرعيين في شكل تقارير كما تنافسها مواقع التواصل الإجتماعي لرصد فيديوهات حصرية لعمليات الهجرة من على متن القوارب المطاطية.

فالمتأمل لهذا المشهد سيدرك حتما أننا بصدد التخبط في أزمة حقيقة تهدد إستقرار البلاد وتستهدف خيرة شبابنا. بحيث لا يمكن الحديث عن قضية الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا دون الوقوف في محطة التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة، حيث أنه من المرات القليلة التي لا يكتفي الإعلام في تناوله لقضية مهمة كهذه بدور توعوي كما درجت العادة ولكنه بصورة أو بأخرى يلعب دورا أمنيا.

وفي هاتين المقاربتين محاولة لإلقاء الضوء على ملامح المعالجة الإعلامية لقضية

الهجرة غير الشرعية، وتقييم لأداء وسائل الإعلام تجاه هذه القضية من خلال النموذج الجزائري وطريقة تعامله معها.

1-توصيف المعالجة: هناك إلتباس في الخطاب الإعلامي حول الظاهرة لكونه لا يستند إلى مرجعيات واضحة بحيث يركز الخطاب على لا شرعية العمل، فكلما أثارت الصحافة أو القنوات التلفزيونية العمومية أو الخاصة موضوع الهجرة نجد مصالح الأمن تتحرك لمداهمة المرشحين للهجرة أو المسؤولين عن شبكات التهريب المحتملة.

- يقدم الإعلام الجزائري الهجرة على أنها وهم يهدد المرشحين السريين وذلك من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وغالبا ما يلوّح الإعلام بالموت كخاتمة محتملة بل محتومة لراكبي مغامرة الهجرة غير الشرعية وهو أمر يعيه المرشح للهجرة غير الشرعية، إذ يبدو أن طالبي الضفة الأخرى أصبحوا يستأنسون دون توجس بالمقولة المأثورة لديهم «قبر غريب ولا جيب فارغ». ولهذا تسارع الصحف إلى إصدار مانشيتات (عناوين عريضة) كلما جنح مركب للهجرة غير الشرعية في عرض البحر أو تم انتشال جثث طافية للمهاجرين غير الشرعيين.

- يبرز الإعلام من خلال وسائله المتعددة كل مقومات الإثارة للنهايات المأساوية من أجل التدليل على وهم الهجرة، في مقابل تحقق الضرر. إذ يوظف بامتياز، قاموسا خاصا يدور حول مصطلحين وفكرتين أساسيتين هما الوهم والموت.أي يتخذ بعدا تراجيديا.وغالبا ما يتم استخدام لفظ قوارب الموت للتدليل أكثر على البعد التراجيدي، وفيه اتهام مضمر لشبكات التهريب باستغلال أحلام الشباب.

ونجد عددا من التعبيرات الأخرى التي توحي بمعان متغايرة من قبيل «الرحلة إلى المجهول»، و»جنة النعيم»، و»الحلم الأوروبي»، وكذلك الضحايا الذين يتحولون إلى «وجبات للأسماك أو الحيتان» أو «قرابين لسمك القرش».

- التركيز على تجريم شبكات التهريب:«لا يشكل موضوع الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام مدخلا أساسيا للحديث عن الديمقراطية، ورصد التحولات السوسيو-إقتصادية والنفسانية التي يعيشها المواطنون خاصة تحت وطأة العولمة« ، بحيث تسعى وسائل الإعلام، وبشكل بارز، إلى تجريم شبكات التهريب، وتؤكد بصفة متواترة على المبالغ التي يسددها المرشحون للهجرة والتي تتراوح ما بين 1000 و2000 دولار أميركي للفرد الواحد، ويرتفع الثمن إلى حوالي 3000 دولار أميركي إذا كان العرض يشمل تسوية «الأوراق» عن طريق عقد عمل، بما يعني أن جشع المتاجرين في تهريب البشر هو في حد ذاته سبب قوي من أسباب الهجرة. وتقدم الصحافة المهربين بوصفهم مجرمون ومستعدون للقتل الجشع للشباب.

- تؤدي وسائل الإعلام مثل قناتي النهار والشروق الجزائرية دور المخبر من خلال رصد جماعات التهريب و الاتجار بالبشر تحت غطاء السبق الصحفي و المصادر المطلعة ، كما تغلب الجانب الإخباري من خلال تقديم تفاصيل القبض

على المتهمين وترصد المهربين والمرشحين للهجرة غير الشرعية مغرية خاصة في الصحف المستقلة التي تميل إلى ذكر الملابسات التي تثير فضول القارئ ويبدو هذا جليا من خلال التحقيقات التي تستعرض أفلام عمليات الدهم والتعقب مع كثرة اعتماد المصادر الأمنية والقضائية وأصداء المحاكم من خلال المحاضر وغيرها، خاصة في ما يتعلق بعمليات المداهمات في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتفكيك شبكات التهريب.

2- مظاهر الخلل في المعالجة: من خلا متابعتنا للتغطية الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وطرق التعامل معها كأزمة لاحظنا شّحا في توظيف أشكال التحرير الصحفي وبخاصة في مادة الرأي (مقال التحليل مثلا) والأشكال الأخرى (الاستجواب، الاستطلاع، التحقيق) والاكتفاء بما تنقله وكالات الأنباء، دون إنجاز أعمال ميدانية داخل البلدان التي تتجه إليها الهجرة غير الشرعية. وحتى وإن وجدت فهي تقتصر على إظهار بعض الشباب المنحرف الذي يشجع من خلال تصريحاته على الإقبال على الهجرة في حين فانه من المفروض أن رسالتها موجهة بالدرجة الأولى للحد من الظاهرة. كما يميل الإعلام الجزائري إلى تكثيف خطاب الفاجعة مكرسا الإحساس العام السلبي بأن الظاهرة مستفحلة ولا سبيل إلى كبحها في الأمد المنظور.

فعلى سبيل المثال نجد جريدة الشروق اليومي تعطي أهمية أكثر للتغطية الإخبارية و ذلك بنسبة 46 % مقارنة بالأنواع الأخرى حيث يأخذ التقرير الصحفي نسبة 21 %، يليها التحقيق الصحفي بنسبة 13 % بينما المقال التحليلي أخذ نسبة 2 %، وهذا يعكس أن الجريدة تهتم بنقل الأخبار والمعلومات إلى الرأي العام ،كما أنها لم تهتم بشكل كبير بقضية الهجرة فخصصت 141 تغطية إعلامية طيلة سنة 2017 ، رغم أنها سنة كانت حافلة بالأحداث المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين سواء الجزائريين نحو الدول الأوروبية منها فرنسا وإيطاليا وأسبانيا... أو المهاجرين الأفارقة الوافدين من مالي والنيجر بسبب النزاعات الحربية والانقلابات العسكرية، أي أن جريدة الشروق لم تعط الحجم الكافي لهذا الملف الذي أثار الرأي العام الجزائري، رغم تداعياته الكبيرة على المستوى الوطني.

إضافة إلى نقص مصادر الخبر لدى الصحفيين والمراسلين مما صعب عليهم مهمة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بملف الهجرة غير الشرعية وقد تم الاعتماد أكثر على وكالة الأبناء الجزائرية وكذا الدولية.

غياب كبير للمقالات التحليلية والفكرية مثل المقال الصحفي والعمود والافتتاحية التي يغلب عليها الطابع التفسيري والتحليلي لماذا وكيف.

أن إستراتيجية جريدة الشروق في التناول الإعلامي لموضوع الهجرة غير الشرعية كان له بعد إخباري أكثر أي أن الجريدة كانت تنقل الأخبار إلى الرأي العام ولا تهتم بالجانب الوقائي والتحسيسي لضحايا الهجرة غير الشرعية. ولقد بدى واضحا من خلال عناوين الأخبار حيث تم التركيز على عناوين التوقيف والعثور على جثث والاحتجاز واحتجاجات أهالي الحراقة وقوارب الموت وغيرها من العناوين التي تثير الرأي العام وتصور الأحداث والوقائع في اتجاه درامي ومخيف.

كما أن مختلف الأخبار جاءت في الصفحات الداخلية للجريدة و هذا ضمن قسم الشؤون الوطنية والإقتصادية أو المحلية و قسم الدولي.

ينتظر من وسائل الإعلام الجزائرية أن تثير أسئلة منهجية حول الهجرة الشرعية مثل: هل دواعي الهجرة الخروج من الفقر أم الاغتناء السريع أم البحث عن أجواء الحرية مع إمكانية تحقيق الذات بعيدا عن رقابة مجتمع ودولة المنشأ؟. إن مثل هذه الأسئلة هو ما يقرب جمهور الإعلام من الفهم الحقيقي للظاهرة. ويمكن في هذا الصدد تسجيل الملاحظات التالية:

- تبدو الهجرة غير الشرعية مسوغا لصحف المعارضة لمناوشة الحكومة، ولكنها تقف عند هذا الحد ولا تتجاوزه لمسألة سياسة الدولة العامة.

- إن خطاب وسائل الإعلام السمعية والبصرية يلوم المهاجر دون الخوض في الظروف المنتجة ليأسه من الحياة التي يقدمها له بلده ، فعوض وضع الأصبع على الجرح تقوم بتضميده ليزداد تعفنه وبعبارة أخرى وسائل الإعلام لا تعالج أسباب الأزمة التي يعرفها القاصي والداني والمتمثلة في سياسات الحكومات المتعاقبة التي جعلت الشاب الجزائري يعيش وهما أمريكيا لا يمكن تحقيقه في واقعه، إضافة إلى انعدام الثقة والشعور بالاغتراب دون إمكانية تحقيق الذات والانتماء. والدليل على ذلك تراجع نسبة الإقدام على الهجرة غير الشرعية في الفترة التي تعرف فيها الجزائر حراكا شعبيا بعث الأمل في نفوس الشباب بإمكانية تحقيق الحلم في الوطن وإستقرار الشؤون الداخلية.

- غياب المعالجة الشمولية: إذا أخذنا كنموذج مسألة التسويات المرحلية من زمن لآخر لوضعية المهاجرين السريين من طرف السلطات الإسبانية، فالملاحظ أنه لا يتم تحليلها بالشكل الكافي من طرف الصحافة، ولا يمكن في إطار عملية تحليل مسألة التسوية إسقاط فكرتين أساسيتين: الحاجة الإقتصادية الملحة لليد العاملة الرخيصة والطيعة والمستعدة للقيام بكل الأعمال مهما اعتبرت وضيعة من طرف المجتمع الإسباني، وعملية المراقبة والضبط من خلال الملفات المقبولة والمرفوضة في آن التي يتقدم بها أصحابها لتسوية أوضاعهم.

وهكذا يبدو أن الإعلام لم يتعامل بالشكل الكافي مع ظاهرة الهجرة بمهنية من خلال فضح أسبابها ومراميها وأبعادها واستشراف آثارها. إضافة إلى التخوف من معالجة مثل هذه المواضيع التي تفضح خلل التسيير وضعف السلطة لإيجاد حلول ناجعة للحد من الأزمة مع الإنكار بأنها أزمة تهدد إستقرار النظام ككل.

ثالثا: إسهامات الإعلام الفعالة للتصدي لقضية الهجرة غير الشرعية:

أصبح الإعلام يُمثل ركنا رئيسيا مشتركا في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في ضوء قدرته على الوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور، وتغيير بعض القيم المجتمعية التي تؤثر بالسلب وتساعد على انتشار الظاهرة وتناميها، وأن المعالجة الإعلامية الشاملة لهذا الملف يجب أن تتناول ليس

فقط التغطية الإخبارية لمحاولات الهجرة غير الشرعية؛ وإنما يجب أن تشمل:

- إستعراض الأسباب الدافعة لهجرة غير الشرعية مع تفنيد هذه الأسباب.
- إستعراض المخاطر التي يتعرض لها المهاجر والتي يستهين بها بعض الشباب في أغلب الأحيان.
- عرض البدائل والفرص المتاحة للارتقاء بمستوى المعيشة والدخل، مع ضرورة تعزيز روح الانتماء واحترام العمل لدى الشباب ودعم روح المشاركة في بناء الوطن.
- طرح التجارب الناجحة للشباب الذين تمكنوا من تحقيق أحلامهم بطرق شرعية.
- تكثيف حملات التوعية بين الشباب في الأحياء والجامعات مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحياة. وتهدف هذه الحملات إلى مخاطبة الشباب والأطفال والأسر، وتجمع بين مخاطبة مشاعر هذه الفئات المستهدفة وعقولها في نفس الوقت من خلال تقديم رسائل قصيرة تتضمن معلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية والبدائل المتاحة سواء كانت فرص عمل أو تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة

كما أن الحملة تخاطب مشاعر هذه الفئات وتعمل على تعزيز القيم المجتمعية والدينية بما في ذلك عدم الاستهانة بالروح البشرية، وتقدير قيمة العمل، وحماية ورعاية الأسرة لأطفالها.

وعليه يمكن لوسائل الإعلام أن تضع خطة إستراتيجية في إطار تطبيق اعلم أزمات وذلك من خلال:

- تحديد الفئات المستهدفة من الحملة: تستهدف الفئات المؤثرة أو المجموعات الوطنية الداعمة من قادة المجتمع، ورجال الدين، والإعلاميين، والعاملين في المؤسسات الإجتماعية مثل لجان حماية الطفولة.
- تصميم مضمون الحملة الإعلامية: تشمل الحملة الإعلامية ما يلي:
- إنتاج مطبوعات.
- بث رسائل إعلامية عبر الإذاعة والتليفزيون مع تنظيم أيام مفتوحة وبث مباشر لنقاشات يشارك فيها مختصون وحتى إفادات مهاجرين سريين.
- إدراج قضية الهجرة غير الشرعية في الأعمال الدرامية.
- فتح قنوات إتصال مع الجمهور المستهدف من خلال قنوات التواصل الإجتماعي.
- أنشطة مجتمعية Leadership program تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات

الحياتية وتدريبهم على كيفية التخطيط لمستقبلهم واتخاذ قرارات سديدة.

- تكوين صحفيين ذات مهارات إتصالية فنية وخبرة لمخاطبة الشباب وتوعيتهم.

وبما أننا بصدد التعامل مع أزمة تقتضي تحديد إستراتيجية واضحة المعالم ممكنة التطبيق من خلال إتباع المراحل التالية:

1. الرؤية: مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال دعم التنمية الشاملة إقتصادياً، وإجتماعياً، وثقافيا.
2. القيم: تقوم الإستراتيجية على احترام حقوق الإنسان، المشاركة المجتمعية، الشفافية في الإتصال والمشاركة الإقليمية والدولية.
3. المتغيرات: تأخذ الإستراتيجية في الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة في معالجة الهجرة غير الشرعية سواء كانت سلبية أو إيجابية.
4. الغايات الرئيسية للإستراتيجية:ومن أهم الغايات التي تناولتها الإستراتيجية ما يلي:

- رفع الوعي العام بقضية الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية
- دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تطوير الرؤية المجتمعية لقيمة العمل وحب الوطن والبناء لتحقيق الإزدهار.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والإستفادة من التجارب الناجحة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وعليه فإن هناك عدة اعتبارات ومحددات ينبغي على وسائل الإعلام أن تأخذها بعين الاعتبار والتي تدخل ضمن عملية الإعلام وصناعة الرأي العام، ومن بين هذه الاعتبارات نذكر:

- الالتزام بنشر الأخبار الصحيحة والواضحة.
- العمل على تفسير وتحليل هذه الأخبار والتعليق عليها حتى يتمكن القارئ من فهم مجريات أحداثها وتفاصيلها.
- أن تبتعد الصحافة المكتوبة على نشر الأخبار التي تروج للإشاعات وتلتزم الموضوعية والمصداقية.

وتمر مرحلة إدارة أزمة عبر وسيلة الإعلام بالمراحل الآتية:

مرحلة المعلومات:

تركز الوسيلة في هذه المرحلة إلى ما يسمى بإشباع الجماهير بمختلف المعلومات عن الأزمة ذاتها وأسبابها و أبعادها و تأثيرها، من خلال ما يلي

- التركيز على تنامي هذه الظاهرة من خلال أعداد هائلة من المهاجرين منهم نساء و أطفال و شباب وهذا مؤشر ينذر بالخطر سيما أن الصورة الذهنية للجمهور حول الهجرة غير الشرعية كانت ترتبط بالشباب البطال فقط ، إلا أن الظاهرة مست حتى الأطفال و الرضع
- إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الجزائرية منها وهران ، عنابة ، مستغانم
- تدفق أعداد هائلة على جزيرة سريدينا و هي الوجهة المفضلة للمهاجرين السريين.
- العثور على جثث المهاجرين على سواحل عنابة.

فخلال هذه المرحلة حاولت جريدة الشروق على سبيل المثال أن تنقل للرأي العام الجزائري واقع المهاجرين ومعاناتهم خلال رحلة الموت، وهي تحاول أن تركز على عدد المحتجزين وعدد المهاجرين الموقوفين في مراكز الحجز. وهذا ما أشرنا إليه سابقا.

مرحلة تفسير المعلومات:

تعتبر مرحلة تفسير وتحليل المعلومات مرحلة مهمة تقوم بها وسيلة الإعلام، حيث لا تكتفي بنقل الأخبار للرأي العام بل تسعى إلى تحليل عناصر الأزمة والبحث في أسبابها وخلفياتها التي ترتبط بالسياق التاريخي للمجتمع.

المرحلة الوقائية: تقوم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بتقديم آليات و أساليب التعامل مع الأزمة من خلال التركيز على حلول بديلة و سبل لتقليص حجم الأزمة، ولذلك فإنها تقوم بكافة جهودها لتبليغ الجمهور بالمعلومات الهامة حول موضوع أو مشكلة ما، فهي تقوم بتقديم المعلومات وتفسيرها وإحاطة الجمهور بما هو جاري في الساحة وهذا ما نتصوره في حالة المهاجرين السريين فرفضهم للواقع المر والبطالة والتهميش وكل أنواع التعسف، يجعلهم يفكرون في مثل هذه المواضيع، وهنا تصور الوسائل الإعلامية باختلافها لنا أن الظاهرة بعيدة عن كونها مجرد رغبة في المغامرة أو طيش شباب بقدر ما تكشف عن أزمة إجتماعية وإقتصادية وسياسية عميقة الجذور مازالت تنتظر من السلطة أن تفهم حقيقتها وأسبابها. ويمكنها توظيف كافة فنون الإقناع في مصاحبة الرسائل التي تقدمها لجمهورها لخلق رأي عام مؤيد لطريقة تناولها لهذه المشكلة. فطريقة الإقناع وأساليبها تجعل من شريحة المهاجرين أو غيرهم يثقون بها.

مما سبق نستنتج أنّ الإعلام بكافة أشكاله يتناول قضية الهجرة غير الشرعية ولكنه يتناولها بشكل سطحي يفتقر إلى التحليل المتعمق للظاهرة وأسبابها كما يؤخذ على الإعلام التقليدي اعتماده على التخويف من خلال نقل حوادث زوارق الموت، ويُعد تأثير هذا الأسلوب قصير المدى.

خـــــاتمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أزمة حقيقية استوجبت دق ناقوس الخطر وإعلان حالة الطوارئ التي تستلزم تفعيل مخططا استعجاليا يمكن تلخيصه في المقترحات التالية:

- تكوين مركز للتوثيق الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية يضم البرامج التلفزيونية والإذاعية والأعمال الصحفية التي تناولت هذه القضية.
- إنجاز أعمال سينمائية مشتركة تقدم صورة متوازنة وإنسانية عن قضية الهجرة غير الشرعية.
- تنظيم حملات إعلامية لمساعدة الشباب على عدم السقوط في شباك شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل المهاجرين.
- إدماج مواضيع الهجرة غير الشرعية وأهمية الانتماء للوطن في برامج التعليم لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية منذ الصغر وتعزيز روح الانتماء لدى الشباب كأحد الأساليب غير المباشرة للحد من الهجرة غير الشرعية.
- الإستفادة من فن الكاريكاتير و الفنون الشعبية في إيصال الرسالة المعنية بمخاطر الهجرة غير الشرعية لفئة مهمة من الجمهور.
- أهمية الخطاب الديني في التوعية وذلك من خلال البرامج الدينية في الراديو والتليفزيون وخطبة الجمعة.

المراجع

-1-بدير أسامة ، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم – المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب**"، منشور على الرابط التالي: .http://www.aldiwan.org/News-Actions-Show-id-357.htm

-2- بسايح نور الهدى ، سلطانة بوزيان: **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، الجزائر سنة 2016-2015 .

-3- بوهالي حفيظة ، نش عزوز ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام. دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 2017**.،مجلة جيل العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد42.

-4- تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

-5- الحسن محمد نور عثمان ، مبارك ياسر عوض الكريم: **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ،الرياض، 2008 .

-6- الحوات على ، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، ط1 ،طرابلس، 2007.

-7- سني محمد أمين: **دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي**، منشورة على الرابط التالي: .http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61

-8- صايش عبد المالك: التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، سنة 2007-2006 .

-9- عبد العاطي السيد السيد ، **علم إجتماع السكان**، دار المعرفة الجماعية: الإسكندرية، 2000 .

-10- الكفارنة حمد عارف أرحيل ، **الهجرة غير المشروعة في دول العالم الثالث وأثارها السلبية على المجتمع الأوروبي**، دراسة علمية، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية،2012 .

-11- محمد أحمد إسماعيل ،**الاستخدام العربي للعمالة المصرية**، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية: القاهرة.

-12- مرزوق نبيل: **هجرة الكفاءات وأثارها على التنمية الإقتصادية**، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، سوريا،2010 .

-13-Bureau international du travail, une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisé, conférence internationale du 2eme session, rapport m6 génère, 2004, pp15-21

-14-LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.

-15-Vaissemourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesiéckes, éditionarmand colin paris , 2000.